2018 | 45

SEYASAT

سياسات

دراسات

- بعد ٢٥ عاما على «أوسلو»:
  استمرار جدل الوحدة والانقسام
- اتفاق أوسلو: أفضل خيار في ظروف سيئة
- قانون القومية وانتصار ناظم المستعمرة على ناظم الدولة

سياسات عامة

- تحليل أداء بورصة فلسطين وتعزيز دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية

مقالات

- إدارة ترامب تعلن الحرب على الشعب الفلسطيني: مخالفات بالجملة لقواعد القانون الدولي
- إسلامية-علمانية:
  من المعجزة إلى الإعجاز!

سياسة دولية

- نقل السفارة الأميركية إلى القدس وفق قواعد القانون الدولي وأحكامه

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

2018 45

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

علاقة السياسات التعليمية ببطالة الشباب في المجتمع الفلسطيني

منصور أبو كريم *

تعتبر البطالة من التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية على مر العصور، ويكاد لا يوجد مجتمع إلا ويعاني من هذه المشكلة سواء أكان من المجتمعات المتقدمة أم النامية، فضلاً عن المجتمعات التي تعيش تحت احتلال دولة أخرى كالمجتمع الفلسطيني.

أصبح ارتفاع نسب البطالة في صفوف الشباب والخريجين أزمة يعاني منها المجتمع الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة على وجه التحديد، ما ينعكس بشكل سلبي على معدلات الفقر والجريمة والتسول نتيجة قلة فرص العمل وتدني الأجور. هناك علاقة عكسية بين البطالة والسياسات التعليمية ومخرجات التعليم العالي في دول العالم كلها، فالنهضة التي شهدتها أوروبا قامت على أساس البحث العلمي وإعمال العقل محل الغيبيات، فكلما كانت مخرجات التعليم والتعليم العالي متوافقة مع احتياجات سوق العمل والتطور السريع في التكنولوجيا انعكس ذلك بكل تأكيد على معدل البطالة خاصة بين فئة الشباب في أي مجتمع.

يعاني المجتمع الفلسطيني من زيادة معدلات البطالة خاصة في فئة الشباب بسبب سياسات الحصار الإسرائيلي ونقص الموارد وقلة فرص العمل والانقسام الفلسطيني بالإضافة لمخرجات التعليم العالي (الجامعات، والمعاهد)، خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من تردي الأوضاع الإنسانية والاجتماعية.

* كاتب وباحث سياسي.

يتحمل الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الجزء الأكبر من المسؤولية عن هذا الوضع المتردي، ومع ذلك فإن هناك جزءاً مهماً تتحمله السياسات الفلسطينية في زيادة معدلات البطالة التي وصلت بشكل عام إلى ٤٣٪ في قطاع غزة و١٣٪ في الضفة الغربية خاصة السياسات التعليمية الخاطئة التي تساهم بصورة مباشرة في زيادة معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني عبر منح شهادات لتخصصات لا تتلاءم مع سوق العمل.

تحاول هذه الورقة بحث العلاقة التفاعلية بين السياسات التعليمية (مخرجات الجامعات والمعاهد) وعلاقتها ببطالة الشباب والخريجين في المجتمع الفلسطيني نظراً لانعكاساتها السلبية على مخرجات التعليم العالي في فلسطين وبطالة الشباب.

أولاً: بطالة الشباب في المجتمع الفلسطيني

يعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني. تزداد أهمية هذه الظاهرة في الدول النامية، حيث يوجد هناك ١٦ مليون شاب عاطل عن العمل في المجتمعات العربية حسب مؤتمر دافوس الاقتصادي، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى زيادة الضغوط على القطاعات الإنتاجية والخدمية فيها، بالإضافة إلى أن للبطالة آثاراً سلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

يؤدي انتشار البطالة إلى أضرار كبيرة ومفاسد خطيرة، فإذا لم يجد الفرد عملاً يغنيه فإنه يتجه إلى ما يضر به نفسه وغيره من أبناء مجتمعه بالإضافة إلى اغتيال البطالة لأحلام الشباب وإغلاق آفاق المستقبل أمامهم.[١]

البطالة مشكلة تؤرق المجتمع الفلسطيني كونها تؤدي لزيادة معدلات الفقر والجريمة التي ارتفعت حسب تقارير أجهزة الأمن في غزة من ٩٠٢٤ جريمة سرقة في العام ٢٠١٦ إلى نحو ١١٣٦٥ جريمة في العام ٢٠١٧، فمع سنوات الانقسام المستمر زادت أزمة البطالة في المجتمع الفلسطيني حدةً خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من ترد في الأوضاع الإنسانية بسبب سياسات الحصار الإسرائيلي والحروب المتكررة التي أدت لتدمير البنية التحتية فيه وتدمير آلاف المباني والبيوت، إلى جانب استمرار الانقسام بعد سيطرة حركة حماس على القطاع قبل ١١ عاماً تقريباً.

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الأخير من العام ٢٠١٧م، بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في المجتمع الفلسطيني نحو ٤٤,١٪ بين الأفراد ١٥ سنة فأكثر، وبلغ عدد المشاركين في القوى العاملة ١,٣٤٨,٦٠٠ شخص منهم ٨٤٩,٧٠٠

شخص في الضفة الغربية و٤٩٨,٩٠٠ شخص في قطاع غزة. وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية ٤٤,٠٪ مقابل ٤٤,١٪ في قطاع غزة، ومن الواضح أن الفجوة في المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والإناث ما زالت كبيرة حيث بلغت ٦٨,٦٪ للذكور مقابل ١٨,٨٪ للإناث.[٢]

أكدت بيانات الجهاز للربع الأخير من العام ٢٠١٧ أن عدد العاطلين عن العمل بلغ حسب تعريف منظمة العمل الدولية ٣٢٩,٩٠٠ شخص، بواقع ٢١٣,١٠٠ في قطاع غزة مقابل ١١٦,٨٠٠ في الضفة الغربية. ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في قطاع غزة ٤٢,٧٪، مقابل ١٣,٧٪ في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ ١٩,٥٪ للذكور مقابل ٤٣,٠٪ للإناث.[٣]

يعتبر العام ٢٠١٧ الأسوأ اقتصادياً في غزة مقارنة بالأعوام السابقة، بعد ما صنف البنك الدولي معدلات البطالة في قطاع غزة ضمن الأعلى عالمياً. حيث شهد الربع الثالث من العام ٢٠١٧ ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات البطالة في قطاع غزة، بعد بلوغها ٤٦,٦٪ في الربع الثالث من العام ٢٠١٧ وتجاوز عدد العاطلين عن العمل ما يزيد على ٢٤٣ ألف شخص بحسب جهاز الإحصاء المركزي.

في هذا السياق، يرى الخبير الاقتصادي ماهر الطباع أن معدلات البطالة، ارتفعت بين فئة الشباب والخريجين في الفئة العمرية من ٢٠-٢٩ سنة الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط أو بكالوريوس في قطاع غزة لتتجاوز ٦٧٪، وشهد ٢٠١٧ حالة من الركود التجاري في القطاع لم يسبق لها مثيل نتيجة خصم نحو ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية فقط.[٤]

سُجلت أعلى معدلات بطالة في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة، فقد بلغت ٤٠,٧٪ في الربع الأخير من ٢٠١٧. أما على مستوى السنوات الدراسية، فقد سجلت الإناث اللواتي أنهين ١٣ سنة دراسية فأكثر أعلى معدلات بطالة، بواقع ٤٨,٢٪ من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة من هذه الفئة. وارتفع عدد العاملين في السوق المحلية بين الربع الثالث والربع الرابع للعام ٢٠١٧ وارتفع عدد العاملين في السوق المحلية من ٨٦٨,٠٠٠ عامل في الربع الثالث ٢٠١٧ إلى ٨٨٩,٢٠٠ عامل في الربع الرابع ٢٠١٧، إذ ارتفع العدد في قطاع غزة بمقدار ٦,٧٠٠ عامل، وارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية بمقدار ١٤,٥٠٠ عامل للفترة نفسها[٥]

يعتبر قطاع الخدمات الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلية فقد بلغت نسبة العاملين فيه من بين العاملين في الضفة الغربية

٣٣,٣٪ مقابل ٥٤,٣٪ في قطاع غزة، وهناك ٢١,٢٪ من العاملين يعملون في القطاع العام، بواقع ٣٦,٢٪ في قطاع غزة، و١٥,٣٪ في الضفة الغربية.[٦]

ثانياً: واقع التعليم العالي في فلسطين

على مدار تاريخ تطور الأسرة الفلسطينية، شكل التعليم العالي إحدى ركائز الأسرة الفلسطينية في مواجهة التحديات، فعلى الدوام كان التعليم العالي يهدف لتأمين مستقبل الأسرة المادي من خلال تعليم أحد أبنائها للحصول على وظيفة في مؤسسة دولية، أو الحصول على مكانة اجتماعية أو تعزيز هذه المكانة، لكن خلال هذه الفترة تحول التعليم العالي إلى أزمة في حدة ذاته لدى الأسرة الفلسطينية بسبب ارتفاع معدل تكاليفه نظراً لأنه تعليم مدفوع الأجر وليس مجانياً كما في معظم الدول العربية، وتحول الطالب إلى صفوف البطالة عقب تخرجه لعدم ملاءمة التخصصات مع سوق العمل وندرة الوظائف.

تمتلك فلسطين بنية تحتية جيدة لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين، سواء في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، ومع استمرار الانقسام الفلسطيني وعدم التخطيط الجيد لكيفية تحول هذه المؤسسات من التعليم التقليدي إلى التعليم الرقمي والتقني تحولت هذه المؤسسات على الرغم من عددها الكبير إلى أزمة في حد ذاتها؛ نتيجة غياب معايير الجودة والتركيز على التخصصات الأدبية التي لا تكلف هذه المؤسسات أي متطلبات سوى الكادر الأكاديمي من جانب، وظهور العديد من المؤسسات التعليمية في قطاع غزة دون ترخيص رسمي خلال سنوات الانقسام من جانب آخر، حتى أصبحت لدينا ١٤ مؤسسة تعليم عال ما بين جامعة وكلية ومعهد غير مرخصة بشكل رسمي، ولا تخضع لمراقبة وزارة التربية والتعليم من حيث جودة التعليم والخدمات والتخصصات.

بلغ عدد المؤسسات المعتمدة والمرخصة ٤٩ مؤسسة تعليم عال موزعة كالآتي:[٧]

- ١٤ جامعة تقليدية.
- جامعة واحدة تعليم مفتوح.
- ١٦ كلية جامعية.
- ١٨ كلية مجتمع متوسطة.

الضفة الغربية

يوجد في الضفة الغربية ٣٣ مؤسسة تعليم عال موزعة كالآتي:[٨]

- ٩ جامعات تقليدية (اثنتان حكوميتان وست عامة وواحدة خاصة)
- ١٢ كلية جامعية (أربع حكومية، وخمس خاصة، واثنتان عامتان،

وواحـــدة تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين)

- ١٢ كلية مجتمع متوسطة (واحدة حكومية، ست عامة، وأربع خاصة، وواحـــدة تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين).

قطاع غزة:

مؤسسات التعليم العالي المعترف بها

يوجد في القطاع ١٥ مؤسسة تعليم عال معترف بها موزعة كالآتي:[٩]

٥ جامعات تقليدية (واحدة حكومية واثنتان عامتان واثنتان خاصتان)؛ وهما: الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهـــر، جامعة الأقصى (حكومية) جامعة القدس المفتوحة، جامعة فلسطين.

٤ كليات جامعية (اثنتان حكوميتان واثنتان خاصتان)

٦ كليات مجتمع متوسطة (واحدة عامة، وواحدة حكومية، واثنتان خاصتان، واثنتان تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين).

أمـــا التعليم المفتوح فتوجد جامعة واحدة تتوزع مراكزها بين الضفة وغزة بواقع ٢٢ مركزاً، (١٧) مركزاً في الضفة و(٥) مراكز في غزة.

مؤسسات التعليم العالي غير المعترف بها

حسب تصنيف وزارة التربية والتعليم في غزة، هناك ٢٩ مؤسسة تعليم عال معترف بها، منها ٨ جامعات بزيادة ٣ جامعات على إحصائيات وزارة التربية والتعليم في رام الله.

هناك ٢ بولتكنيك هما بولتكنيك فلسطين، وبولتكنيك المستقبل التطبيقي، و٨ كليات جامعية بزيادة ٤ كليات على إحصائيات وزارة التربية والتعليم في رام الله: هي الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، والكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- خان يونس، كلية فلسطين التقنية – دير البلح، وكلية الرباط الجامعية، وكلية تنمية القدرات – خان يونس، كلية الدعوة الإسلامية -دير البلح، كلية فلسطين للتمريض، وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، بالإضافة لعشر كليات مجتمع، هي كلية الدراسات المتوسطة – الأزهر، كلية مجتمع الأقصى للدراسات المتوسطة، كلية نماء للعلوم والتكنولوجيا، كلية الزيتونة للعلوم والتنمية، كلية مجتمع تدريب غزة – الوكالة، الكلية العربية للعلوم التطبيقية، كلية مجتمع تدريب الوكالة خان يونس، كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية والتطبيقية، كلية النهضة، كلية العودة الجامعية.

تؤكد هذه الأرقام والمعطيات أن في قطاع غزة نحو ١٤ مؤسسة تعليمية غير معترف بها تخرج كل عام آلاف الطلبة دون شهادات معتمدة من وزارة التربية والتعليم العالي في رام

الله، ودون رقابة حقيقية على نوعية التعليم المقدم، والكفاءات الأكاديمية التي تقدم الخدمة التعليمية.

تخدم تلك الجامعات والكليات والمعاهد نحو ٢ مليون مواطن، أكثر من نصفهم يعيش تحت خط الفقر، في ظل ارتفاع معدل البطالة إلى ٤٤٪ تقريباً، ما يعني أن لكل ٧٠ ألف مواطن في غزة مؤسسة تعليم عال.

الطلبة الجدد

بلغ عدد الطلبة الجدد الذين التحقوا بمؤسسات التعليم للعام الأكاديمي (٢٠١٦/٢٠١٧) (٥٩,٣١٨) طالباً وطالبة (٣٤,٩٧٥ أنثى و٢٤,٣٤٣ ذكراً) موزعين كالآتي: [١٠]

الجامعات التقليدية: (٣٤,٠٠٣) طالباً منهم (٨ دكتوراه، ٢,٩٩٧ ماجستير، ١٢ دبلوم عال، ٢٩٣٥٤ بكالوريوس، ١,٤١٦ دبلوم متوسط، ٥٨ دبلوم مهني، ١٥٣ تأهيل تربوي، ٥ فرعي).

الكليات الجامعية: ٥,٩٣٢)) طالباً منهم ((٢,١٣١ بكالوريوس، ٣,٧٦٣ دبلوم متوسط، ٣٨ دبلوم مهني).

كليات المجتمع المتوسطة: (٤,٩٠٧)

توزيع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب نوع المؤسسة والمنطقة وجهة الإشراف:

نوع المؤسسة	جهة الإشراف	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
جامعات تقليدية	حكومية	٢	١	٣
	عامة	٦	٢	٨
	خاصة	١	٢	٣
	المجموع	**٩**	**٥**	**١٤**
كليات جامعية	حكومية	٤	٢	٦
	عامة	٢	-	٢
	خاصة	٥	٢	٧
	وكالة الغوث	١	-	١
	المجموع	**١٢**	**٤**	**١٦**
كليات مجتمع	حكومية	١	١	٢
	عامة	٦	١	٧
	خاصة	٤	٢	٦
	وكالة الغوث	١	٢	٣
	المجموع	**١٢**	**٦**	**١٨**
التعليم المفتوح	عامة	١		١
المجموع العام		**٣٤**	**١٥**	**٤٩**

طالباً منهم (٤,٨٦٧) دبلوم متوسط، ٣٩ بكالوريوس، ١ دبلوم مهني(.

التعليم المفتوح: (١٤,٤٧٦) طالباً منهم (١٠,٩٨٧) بكالوريوس، ٣,٢٣٧ سنة تحضيرية، ٢٥٢ شهادة تأهيل تربوي).

الطلبة المسجلون

بلغ عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي (٢٠١٦/٢٠١٧) ٢١٨,٤١٥) (طالباً وطالبة ((١٣٣,٠٣٢أنثى و (٨٥,٣٨٣)ذكراً، موزعين كالآتي:[١١]

الجامعات التقليدية ((١٣٦,٤٥٩ طالباً منهم (٢٧ دكتوراه، ٨,٦٧١ ماجستير، ٢٦ د بلوم عال، ١٢٤,٣٤٠ بكالوريوس، ٢,٩١٦ د بلوم متوسط، ٣٨٢ تأهيل تربوي، ٨٨ دبلوم مهني، ٩ فرعي).

الكليات الجامعية: ١٤,٨٧٦طالباً منهم (٦,٥٦٢ بكالوريوس، ٨,٢٧٦ دبلوم متوسط، ٣٨ دبلوم مهني).

كليات المجتمع المتوسطة: (١١,٠٥٣) طالباً ((١٠,٨٤٤ دبلوم متوسط، ٤ دبلوم مهني، ٢٠٥ بكالوريوس).

التعليم المفتوح: ٥٦,٠٢٧)) طالباً منهم ((٥٢,٢١٩ بكالوريوس، (٣,٢٣٧) سنة تحضيرية، ٥٧١)) شهادة تأهيل تربوي).

الطلبة المتخرجون

بلغ عدد الطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (٢٠١٥/٢٠١٦) (٤٤,٤٤٦) طالباً وطالبة (٢٧,٠٣٥ أنثى و١٧,٤١١ ذكراً) موزعين كالآتي:[١٢]

الجامعات التقليدية: (٢٧,٢٣١) طالباً منهم) ٢ دكتوراه،٢,٣٨١ ماجستير، ٦٨ دبلوم عال، ٢٢,٩٦١ بكالوريوس، ١,٣٠٢ د بلوم متوسط، ٩٢ دبلوم مهني، ٤٢٢ تأهيل تربوي، ٣ فرعي).

الكليات الجامعية: (٢,٧٣٩) طالباً منهم ((١,٠٩١ بكالوريوس، (١,٥٩٤) دبلوم متوسط، ٥٤ دبلوم مهني).

كليات المجتمع المتوسطة: (٣,٧١٢) طالباً (٣,٦٧٤ دبلوم متوسط، ٧ دبلوم مهني، ٣١ بكالوريوس).

التعليم المفتوح: ((١٠,٧٦٤ طالباً منهم ١٠,٢٠٩ بكالوريوس، ٥٥٥ شهادة تأهيل تربوي).

ثالثاً: أسباب ارتفاع بطالة الشباب

هناك مجموعة من الأسباب التي تقف خلف زيادة معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة على وجه التحديد، ويمكن حصر هذه الأسباب في الجوانب الآتية:

علاقة السياسات التعليمية ببطالة الشباب

تحتفي الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بتخريج الآلاف من طلابها كل عام، غير آبهة بظروف الحياة القاسية التي تُحتّم عليهم خوض معركة شرسة لمواجهة سوق العمل الموصدة في وجوههم. ففي قطاع غزة فقط نحو ٢٩ مؤسسة تعليم عال بين جامعات وكليات ومعاهد تُخرج سنوياً نحو ٢٥٠٠٠ طالب وطالبة، بحسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم بغزة.[١٣] بينما يوجد في الضفة الغربية نحو ٣٣ مؤسسة تعليم عال، تم ذكر تفاصيلها في متن الدراسة.

حسب الإحصاءات المتوافرة في العام ٢٠١٦ فإن ٣٨٪ من الشباب (١٥-٢٩) سنة ملتحقون بالتعليم بواقع ٨٢٪ من الشباب ضمن الفئة العمرية (١٥-١٧) سنة، و٤٥٪ ضمن الفئة العمرية (١٨-٢٢) سنة و٨٪ ضمن الفئة العمرية (٢٣-٢٩) سنة. كما تشير الإحصاءات إلى أن معدلات التسرب الإجمالية (الذين تركوا التعليم قبل إنهاء المرحلة التعليمية التي التحقوا

توزيع الطلبة المسجلين حسب نوع المؤسسة

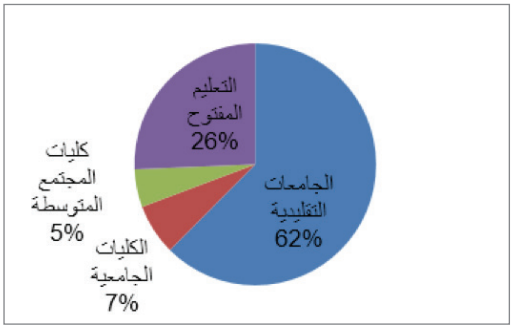

توزيع الطلبة المسجلين حسب الشهادة

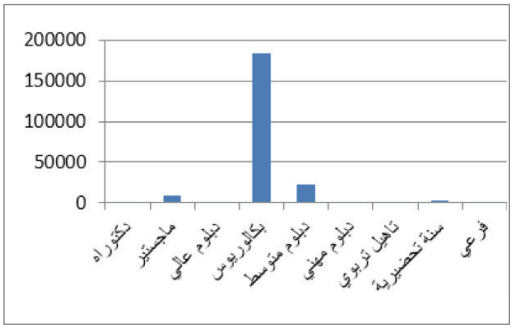

توزيع الطلبة المتخرجين حسب نوع المؤسسة

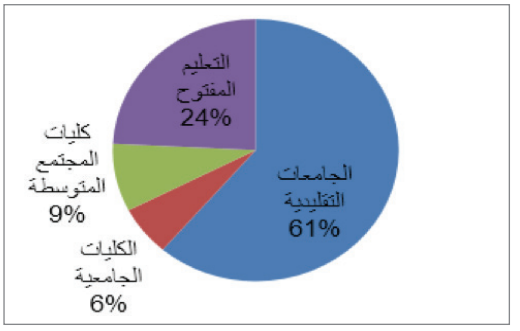

توزيع الطلبة المتخرجين حسب الشهادة

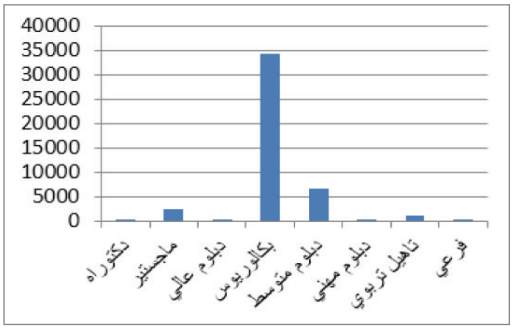

بها) بين الشباب (١٥-٢٩) سنة في فلسطين بلغت ٣٤٪ (٤٢٪ للذكور و٢٧٪ للإناث). وبلغت نسبة التسرب من المرحلة الثانوية في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ بين الشباب (١٥-٢٩) سنة في فلسطين، ٢,٠٪ (٢,١٪ للذكور و١,٨٪ للإناث).[١٤]

بحسب إحصاءات رسمية صدرت في غزة عام ٢٠١٥ فإن ما يزيد على ١٥٠ ألف خريج جامعي عاطل عن العمل، الأمر الذي يشير إلى زيادة العدد في وقتنا الحاضر، أما عن نسبة البطالة في غزة فقد بلغت قرابة ٤١,٥٪ وفق ما ذكره مركز الإحصاء الفلسطيني في بيان نشره سابقاً، في حين أن نسبة البطالة في الضفة الغربية بلغت ١٥,٤٪. وبلغ عدد الخريجين في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، في جامعات غزة، ٩٤٥٤ خريجاً من الذكور، و٩٣٧١ خريجة من الإناث، وفق بيانات حصلت عليها «الرسالة» من وزارة التربية والتعليم العالي في غزة.[١٥]

كان وزير العمل الفلسطيني الدكتور مأمون أبو شهلا قد أكد خلال مؤتمر حول تحديات الواقع الإنساني في غزة نظمه معهد بيت الحكمة للاستشارات وحل المنازعات أن الجامعات الفلسطينية جزء من أزمة البطالة في المجتمع الفلسطيني التي وصلت إلى ٤٣٪ بشكل عام وإلى ٦٥٪ بين الشباب في قطاع غزة عام ٢٠١٧ بسبب مخرجات التعليم العالي التي لا تتوافق مع سوق العمل، وأكد أن الجامعات الفلسطينية تخرج أكثر من ٨٠ ألف خريج دون أي تأهيل حقيقي لدخول سوق العمل التي تتطلب مواصفات محددة.[١٦]

أكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في بيان حول أوضـاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، عشية اليوم العالمي للشباب عام ٢٠١٧ أن نسبة الشباب (١٥-٢٩) سنة في فلسطين، بلغت ٣٠٪ من إجمالي السكان، يتوزعون بواقع ٣٦٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة، و٦٤٪ في الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة، وبلغت نسبة الجنس بين الشباب ١٠٤ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، علماً أن تقديرات عدد السكان في فلسطين منتصف العام ٢٠١٧، تشير إلى أن إجمالي عدد السكان بلغ نحو ٤,٩٥ مليون نسمة، وأكد المركز أن ٧ أسر من كل ١٠ أسر في فلسطين لديها شاب واحد على الأقل.[١٧]

تشير بيانات مسح الشباب الفلسطيني ٢٠١٥ إلى أن نسبة الأسر التي يترأسها شباب (١٥-٢٩) سنة، بلغت ١٤٪ بواقع ١٣٪ في الضفة الغربية و١٧٪ في قطاع غزة. كما أشارت البيانات إلى أن ٧٢٪ من الأسر لديها شاب واحد على الأقل، بواقع ٧١٪ في الضفة الغربية و٧٤٪ في قطاع غزة. وبلغ معدل البطالة بين الشباب (١٥-٢٩) سنة، ٤٠٪ من بين الشباب المشاركين في القوى العاملة، وقد سجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة،

بواقع ٤٤٪ مقابل ٣٦٪ بين الأفراد (٢٥-٢٩) سنة.[١٨]

بلغ معدل البطالة بين الخريجين الشباب ٥٣٪ خلال الربع الأول ٢٠١٧ (٣٦٪ للذكور و٦٩٪ للإناث)، ليسجل الخريجون من تخصص العلوم الطبيعية أعلى معدل بطالة، إذ بلغ ٧٠٪ (٤٨٪ للذكور و٧٨٪ للإناث)، بينما سجل الخريجون من تخصص الصحة أدنى معدل بطالة، إذ بلغ ٣٢٪ (١٩٪ للذكور و٤٩٪ للإناث). وبينت نتائج المسح أن أقلية من الشباب (١٦٪) أتموا الانتقال إلى عمل مستقر أو مرضٍ في العام ٢٠١٥ مقارنة مع ١٥٪ في العام ٢٠١٣ (٢٨٪ للذكور، ٤٪ للإناث في العام ٢٠١٥)، وزادت نسبة مشاركة الشباب في الانتقال بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥، من ٣٩٪ في العام ٢٠١٣ إلى ٤٢٪ في العام ٢٠١٥ (٢٥٪ للذكور، ٥٩٪ للإناث).[١٩]

لا يختلف واقع التعليم العالي في فلسطين كثيراً عن التعليم العالي في الدول العربية، إذ إن الأنظمة والقوانين المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني تتشابه إلى حد بعيد مع مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، كما أن المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي الفلسطيني تكاد تكون المشكلات نفسها التي يعاني منها التعليم العالي في كثير من الدول العربية، يضاف إلى ذلك أن ثمة مشكلات خاصة بالتعليم العالي الفلسطيني نظراً للظروف التي يمر بها الوطن الفلسطيني من احتلال وما ينجم عنه من صعوبات ومشكلات تواجه الجامعات الفلسطينية؛ فهناك الإغلاقات والحواجز التي تمنع الطلبة من الوصول إلى جامعاتهم بالإضافة إلى النقص الواضح في تمويل التعليم العالي ليواكب التطورات التي يمر بها التعليم في الدول المتقدمة وغيرها من المشكلات التي تحد من قدرة نظام التعليم العالي الفلسطيني على تحقيق الأهداف المرجوة.[٢٠]

تشير المـؤشرات الإحصائية حول قطاع التعليم في فلسطين إلى أن هناك تحسناً ملموساً في مدى توافر الخدمات التعليمية ونسب الالتحاق بالجامعات وأن هناك ازدياداً واضحاً في مجموع أعداد الطلبة في المدارس الحكومية من ذكور وإناث. هذا الازدياد المطرد أدى إلى تحسن في معدلات معرفة القراءة والكتابة. هناك أيضاً تحسن في وضع الجامعات الفلسطينية من حيث تحسن معدلات عدد الطلبة والمدرسين.[٢١]

لا يختلف اثنان على أن مخرجات الجامعات الفلسطينية تلعب دوراً مؤثراً في زيادة أعداد بطالة الخرجين والشباب بشكل عام نظراً لعدم توافق مخرجات أغلب الجامعات والكليات والمعاهد الفلسطينية مع احتياجات سوق العمل، التي أصبحت تتطلب نوعية محددة من التخصصات التي تعتمد على التعليم التقني

وصناعة البرمجيات والتطبيقات الحديثة لأجهزة الهاتف المحمول وغيرها من الأجهزة.

علاقة الحصار الإسرائيلي ببطالة الشباب

ليس هناك أدنى شك في وجود علاقة مباشرة بين ممارسات الاحتلال الإسرائيلي سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة لدى مختلف الشرائح في المجتمع الفلسطيني خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من ترد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مع زيادة في معدلات الفقر والبطالة ونقص الخدمات الأساسية.

المحدد الأساسي لمشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي، فهو يلعب دوراً مركزياً في زيادة نسبة البطالة عبر القرارات المباشرة وغير المباشرة التي يتخذها من إغلاق المعابر وتدمير البنى الاقتصادية ومن بينها مشاريع ومصانع تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للتصنيع مما يعرقل إدارة العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء الاقتلاع والتجريف والحصار المفروض جواً وبحراً وبراً، وغيرها من القرارات العاملة على الإضرار بالاقتصاد الفلسطيني، فالاستقرار السياسي يعتبر عاملاً أساسياً في بناء الاقتصاد.[٢٢]

أكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة للعام العاشر على التوالي رفع نسبة الفقر بين سكانه إلى ٦٥٪.

وذكر المركز في تقرير صدر عنه أن نسبة البطالة في غزة ارتفعت في الآونة الأخيرة إلى ٤٧٪، وأن ٨٠٪ من سكان القطاع باتوا يعتمدون على المساعدات الخارجية لتأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة اليومية. وأكد التقرير أن الحصار الإسرائيلي المتواصل منذ عشر سنوات يمثل «انتهاكاً صارخاً لحقوق سكان غزة الاقتصادية والاجتماعية»، وكان البنك الدولي أصدر تقريراً في أيلول ٢٠١٦ أفاد بأن نسبة البطالة في غزة بلغت ٤٣٪ وأن نسبة الفقر بلغت ٦٠٪.[٢٣]

أدى الحصار الإسرائيلي المتواصل منذ عشر سنوات إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة التي اعتبرتها مؤسسات دولية الأعلى عالمياً، فأصبحت فرص العمل للخريجين والشباب معدومة، حتى على صعيد المؤسسات الدولية، فالعديد منها قلصت مشاريعها في قطاع غزة واستغنت عن العديد من الكفاءات الفلسطينية التي أصبحت بلا عمل. وأضاف التقرير إنه على الرغم من كل ما يعانيه القطاع الخاص الفلسطيني فإنه يعتبر المشغل الرئيس للعمالة في فلسطين، ولفت إلى أن نسبة العاملين في القطاع الخاص بلغت ٦٦,٣٪ في فلسطين في

العام ٢٠١٥ مقارنة مع ٦٥,٤٪ في العام ٢٠١٤، وبلغت النسبة في قطاع غزة ٦٣,١٪ في العام ٢٠١٥ مقارنة مع ٥٨,٥٪ في العام ٢٠١٤.[٢٤]

أشار تقرير أصدره البنك الدولي في أيلول عام ٢٠١٧م حول رؤية جديدة للاقتصاد الفلسطيني، إلى أن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية قد تكون هائلة في حالة رفع القيود الإسرائيلية بحلول العام ٢٠٢٥، حيث من الممكن أن يصل معدل النمو السنوي إلى ٦٪ في الضفة الغربية و٨٪ في قطاع غزة، مما قد يسفر عن توفير ٥٠ ألف فرصة عمل جديدة في الضفة الغربية، و٦٠ ألفاً في قطاع غزة. وبين أن رفع الحصار المفروض على غزة، من شأنه أن يفتح المجال أمام حركة التجارة شديدة الأهمية اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية لغزة واقتصادها، وتحسين الأوضاع المعيشية السيئة للغاية، محذراً من أن عدم معالجة أزمة الوظائف المتفاقمة سيؤدي إلى زيادة نسبة البطالة المرتفعة بالفعل بين الشباب والبالغة ٤٢٪، وسيؤدي التقاعس عن اتخاذ ما يلزم إلى أن يصبح نحو نصف القوى العاملة في قطاع غزة دون عمل بحلول العام ٢٠٢٥.[٢٥]

تأكيداً لما سبق نستأنس بما قدمه صندوق النقد الدولي من أسباب في أحد تقاريره الخاصة بالأراضي الفلسطينية:[٢٦]

أ. القيود المفروضة على الواردات والصادرات تُشكِّل عائقاً خاصّاً بعينه، ولكنه ليس حصريّاً أمام خلق فرص العمل في قطاع غزة، حيث تُوجد قيود شديدة مفروضة تشمل الحظر الافتراضي على التصدير، والقيود الشديدة على الواردات من مواد البناء.

ب. القيود المفروضة بصورة مستمرة على حركة الأيدي العاملة وعلى إعادة تخصيص رأس المال المُنتج بين قطاع غزة والضفة الغربية.

ج. المستويات المنخفضة من الاستثمار في القطاع الخاص، بخلاف الاستثمار في الإنشاءات.

د. الأجور المُرتفعة التي يقبل بها بعض الباحثين عن فرص العمل. فربما يختار بعض أولئك الباحثين البقاء عاطلين عن العمل، أو العمل ضمن إطار مفهوم «البطالة الجزئية» لفترة مؤقتة على أمل الحصول على عمل في القطاع العام.

هـ. الحجم الصغير لمعظم المؤسسات، فأكثرية المؤسسات في قطاع غزة تستخدم أقل من ٢٠ موظّفاً، وتميلُ هذه المؤسسات إلى أن تكون أكثر مرونةً من المؤسسات الكبيرة.

رابعاً: سياسات مقترحة لمواجهة بطالة الشباب في المجتمع الفلسطيني

مواجهة أزمة البطالة في المجتمع الفلسطيني خاصة لدى الشباب تتطلب رزمة من الإجراءات طويلة وقصيرة الأمد، بحيث تستطيع وضع

معالجات سريعة لأزمة البطالة التي أصبحت تؤرق الأسرة الفلسطينية، خاصة أن المؤشرات والمعطيات السابقة تؤكد تأزم الوضع الاجتماعي والاقتصادي لدى فئة الشباب وخاصة خريجي الجامعات في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة على وجه التحديد، وفي ضوء ذلك يمكن اقتراح بعض السياسات التي يمكن عند العمل بها الحد من أزمة البطالة:

على المستوى الحكومي

تلعب الحكومات والسياسات الرسمية التي تتبعها الدول دوراً مهماً في معالجة الأزمات التي تعاني منها مجتمعاتها المحلية، خاصة أزمة البطالة، فالأنظمة الاقتصادية التي تتبعها الدول تساهم بشكل أو بأخر في زيادة معدلات البطالة أو الحد منها، فعلى سبيل المثال النظرية الكنزية في الاقتصاد السياسي تقوم على فكرة ضخ الدولة أو الحكومة استثمارات وأموالاً في السوق المحلية تساهم من خلالها في تنشيط حركة التجارة الداخلية وزيادة فرص العمل مما يؤثر على معدل البطالة بشكل إيجابي.

تعتبر البطالة واحدة من القضايا التي تؤرق الاقتصاد الفلسطيني وخريجي الجامعات، لذا يتوجب خلق اقتصاد مستقل بعيد عن التبعية (الإسرائيلية)، وهذا من شأنه أن يخفض من أرقام العاطلين عن العمل».

أرجع مختصون في الشأن الاقتصادي، أسباب هذا الفارق، إلى الحصار (الإسرائيلي) المفروض على القطاع، إضافة إلى قلة احتياج سوق العمل للخريجين في غزة. من جانبه، أكدّ سيف الدين عودة المختص في الشأن الاقتصادي، ارتفاع وتيرة نمو الخريجين بشكل كبير، في حين أن الاقتصاد الفلسطيني لا يستطيع أن يلبي احتياجات هذه الأعداد من الطلبة. وأوضح عودة أن قطاع غزة يعاني من ارتفاع نسبة البطالة بنسب كبيرة، مشيراً إلى تعدد أنواع البطالة، لكن معظمها يكون في صفوف الخريجين، قائلا: «من الصعب أن تواجه غزة، واقتصادها، وتيرة نمو أعداد الخريجين المتزايدة في الجامعات». واستهجن افتتاح أعداد جديدة من الجامعات في غزة. مضيفاً: «على الرغم من الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع، فإن وتيرة افتتاح الجامعات والكليات مازالت متواصلة».[٢٧]

يحتاج الحد من مشكلة البطالة في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة على وجه التحديد إلى إعادة النظر في الموازنة العامة وطبيعة السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، والعمل على وضع خطة وطنية لاستيعاب جيش الخريجين تضمن إعادة النظر في سياسات التعليم ونظام القبول في الجامعات والكليات وتصحيح مسار الطلبة وتوجيههم للمجالات

التي تعاني من نقص في القوى العاملة والتركيز على المهارات الأساسية وفق متطلبات سوق العمل الفلسطينية، وترشيد النفقات الحكومية مع مراعاة العدالة الاجتماعية في فرض الضرائب من خلال تطبيق نظام الضريبة التصاعدية على الشرائح الغنية وأرباح الشركات، وضرورة إعطاء الأولوية للقطاع العام المنتج.[٢٨]

ينبغي على الحكومة الفلسطينية أن تحسن استخدامها للموارد المتاحة في ظل ضعف توافرها، وأن تستغلها بالوضع الأمثل وفق خطط وبرامج مدروسة ومحسوبة، ووفق أداء اقتصادي كفؤ، لأننا أمام معركة إعمار وإثبات الوجود والكفاءة في الأداء على الرغم من المعوقات والخطط المضادة من الجانب الإسرائيلي.[٢٩]

إيجاد حلول لأزمات البطالة المتفاقمة في فلسطين يتطلب المشاريع التشغيلية الصغيرة التي تعد مساهماً كبيراً في العملية الإنتاجية»، فعلى الحكومة وضع بنك من المشاريع وإعداد خبراء من رجال الاقتصاد لدراسة هذه المشاريع الصغيرة وتوجيه الخريج ودفعه لاختيار المشروع المناسب له إضافة إلى إعطائه طرقاً عديدة لكيفية الحصول على المعدات والموارد اللازمة لمشروعه، فهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة كفيلة بتوفير أكثر من ٧٠ ألف فرصة عمل للخريجين العاطلين عن العمل خلال السنوات الثلاث القادمة. وهذا ما أكده وزير العمل الفلسطيني مأمون أبو شهلا عندما أكد أن وزارته وحكومة التوافق تسعيان بكل الوسائل للعمل على تحريك العجلة الاقتصادية وخلق المزيد من فرص العمل دون الاعتماد على المساعدات الخارجية، التي لا يمكن اعتبارها داعمة للحركة الاقتصادية وإنما مجرد عمليات إغاثة لمساعدة المتضررين والمنكوبين في قطاع غزة.

وعن أهمية صندوق التشغيل الفلسطيني الذي أنشئ عام ٢٠٠٣، أكد أبو شهلا أن هذا الصندوق لم يُفعل وأن وزارته عادت الآن للتحرك من جديد لتفعيله وتسعى إلى أن يصل رأس ماله خلال عام إلى ١٠٠ مليون دولار، ما سيؤدي إلى توفير قروض تصل إلى ٢٠ ألف دولار وتسمح بسدادها بعد مرور عامين على استلامها وبشكل تدريجي، منوهاً بأن هذه القروض ستعطي نتائج جيدة على صعيد القضاء على البطالة والفقر الحاصل في المجتمع الفلسطيني وزيادة الإنتاج والتقليل من عملية الاستيراد.[٣٠]

يمكن مواجهة بطالة الشباب والخريجين من خلال السياسات الحكومية عبر الخطوات الآتية:[٣١]

١. مراجعة خطط التنمية المتزاحمة خاصة فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بتوفير فرص عمل ودعم القطاع الخاص والبنية التحتية والبرامج ذات البعد الاجتماعي، بحيث يتم بناؤها على أساس الأولويات الفلسطينية التي تنطلق من الواقع والاحتياج الفلسطيني.

٢. العمل مع المجتمع الدولي من أجل تمويل البرامج والمشاريع المقترحة في خطة التنمية الفلسطينية متوسطة وطويلة المدى وذلك لما لها من دور فاعل في التخفيف من آثار البطالة ووضع الاقتصاد الفلسطيني في الخطوات الأولى لإعادة إنعاشه وتنميته وتطويره.

٣. العمل على توفير الأموال الخاصة بالمشاريع الاستراتيجية المقترحة في قطاع غزة مثل الميناء وإعادة تشغيل المطار ومشاريع البنية التحتية التي سيكون لها أثر كبير في خلق فرص العمل لجزء كبير من العاطلين خاصة في قطاع غزة.

٤. تشجيع الأعمال والصناعات الصغيرة وخاصة المرتبطة بالتكنولوجيا، وتشجيع حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية ووضع الخطط للتدريب المهني والفني المناسب، والتغلب على فساد البيئة الاستثمارية سواء من الناحية القانونية أو الأمنية أو الاقتصادية.

٥. العمل على إيجاد التمويل اللازم لبناء المناطق الصناعية لما لها من دور مهم في دعم القطاع الصناعي الذي يعول عليه في زيادة فرص العمل والتشغيل.

٦. إعادة النظر في الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل لتجاوز السلبيات سواء في بنود الاتفاقية أو فيما يتعلق بتطبيقاتها.

٧. خلق الظروف والشروط التي تضمن زيادة معدل الإنتاجية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية التي تعمل على تشجيع الاستثمار، وتحسين طرق الإنتاج ودعم آليات التسويق من خلال خلق أسواق جديدة.

على مستوى السياسات التعليمية:

على الرغم من الإنجازات المهمة في قطاع التعليم العالي فإن هذا القطاع في فلسطين مازال بحاجة إلى سد الكثير من القصور وتنمية مرافق عديدة فيه، من حيث الخدمات والبنية التحتية والبرامج وطرق التدريس، ومشاركة الطلبة في ثغراته وأوليات التنمية وتطبيقاتها على السياسات العامة في هذا الخصوص، ويمكن التأثير في معدلات البطالة وبطالة الشباب على وجه الخصوص عبر السياسات الحكومية من خلال النقاط الآتية:[٣٢]

١. رفع مستوى التعليم التقني والمهني ونوعية المهارات المكتسبة.

٢. تحسين المواءمة بين مخرجات نظام التعليم الأكاديمي والمهني ومتطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية.

٣. تقليص التفاوت في توزيع مكتسبات التنمية بين مختلف القطاعات.

٤. تصميم أنظمة وآليات تساهم في تعزيز ثقافة التكافل الاجتماعي، وتغيير أنماط السلوك.

٥. إنشاء صندوق وطني لدعم الطلبة ورفده بالكوادر المتفرغة والموارد الكافية لإيصال خدماته إلى جميع الطلبة المستحقين للدعم وبكفاءة عالية، بحيث يعمل الصندوق وفق الأسس الدولية المتعارف عليها وتشمل خدماته طلبة المعاهد والكليات المهنية بالإضافة إلى طلبة الجامعات.

٦. إيجاد السبل الكفيلة بتشجيع الجامعات على توفير مقاعد للطلبة غير المقتدرين ترسيخاً لمبادئ ثقافة التكافل الاجتماعي، وتنفيذ عدد من الإجراءات الإدارية التي من شأنها زيادة التوجه للتعليم المهني والحرفي والتكنولوجي بدلاً من التخصصات الأكاديمية.

٧. إعادة هيكلة التعليم العالي والتدريب المهني والتقني ورفع كفاءة عمل الجامعات بهدف:

- رفع مستوى التدريب والتعلم ونوعيته، وتنويع المساقات لتركز على الجوانب العملية.
- ضمان مشاركة القطاع الأهلي والخاص في تحديد نوعية التعليم والتدريب المطلوب في سوق العمل.
- إيجاد حوافز لزيادة حجم قطاع التعليم والتدريب الخاص وتطوير قدرات التدريب الذاتية في مؤسسات القطاع الأهلي والخاص.
- التركيز على إعادة تأهيل وتشغيل فئات الفقراء والشباب من خلال توفير برامج تدريب وتأهيل لدمجهم في سوق العمل وتوفير حاضنات عمالية وإعفاء جمركي لمشاريع الشباب لمدد زمنية تصل إلى عشر سنوات.

السياسات الأخرى للحد من بطالة الشباب

من الأساليب الملائمة لعلاج البطالة في المجتمع الفلسطيني تعزيز روح المبادرة وتنشئة الشباب على تحمل مخاطر إنشاء مشروعات جديدة خاصة بهم، وتعليمهم حرفاً وإكسابهم مهارات جديدة. والبعد عن العشوائية والعفوية التي تحيط بهم.

يحتاج المجتمع الفلسطيني هنا إلى مناخ حاضن وداعم، ونظام تعليمي قادر على تنمية هذه الروح لدى الشباب، يوفر للشباب المكونات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والنفسية التي تتطلبها ممارسة الأعمال الحرة. وإقامة المشاريع الصغيرة وإدارتها بنجاح،[٣٣] وهو ما يسمى التنمية الذاتية وتنمية القدرات لدى الإنسان والعمل على إيجاد حاضنات لتبني أفكار هؤلاء الشباب، ويمكن الحد من بطالة الشباب والخريجين من خلال الخطوات الآتية[٣٤]

١- إعادة تقييم كل برامج التشغيل التي تقوم بها أطراف متعددة وذلك من خلال زيادة التنسيق بينها وأن تكون هادفة وشفافة لكي يستفيد منها العاطلون عن العمل، بإزالة مظاهر الوظائف الوهمية والمتكررة للشخص الواحد. والعمل على تحويل برامج التشغيل الإغاثي إلى برامج التشغيل التنموي بالتنسيق مع القطاع الخاص.

٢- تطوير برنامج واسع لتنسيق المعلومات والبيانات المتعلقة بتحركات القوى العاملة ومعرفة احتياجات سوق العمل وبالتالي العمل على تأهيل العاطلين عن العمل طبقاً لاحتياجات سوق العمل.

٣- العمل على فتح السوق العربية للعمالة الفلسطينية كنوع من المساعدة والدعم للشعب الفلسطيني وكبديل عن السوق الإسرائيلية.

٤- استكمال القوانين والتشريعات المختلفة التي تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري الضروري لجذب الاستثمارات المحلية العربية والأجنبية إلى الأراضي الفلسطينية.

٥- دعم سوق العمل المحلية التي تتشكل من القطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني لاستيعاب النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للاستثمار في فلسطين.

٦- العمل على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لمحاولة مساعدة العاطلين عن العمل – خاصة الأسر الأكثر فقراً.

٧- العمل مع المجتمع الدولي والرباعية على إلزام إسرائيل بفك حصارها وإعطاء الفرصة لإعـــادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني خاصة في ظل الوعود الدولية التي رافقت انسحاب إسرائيل من قطاع غزة بما في ذلك توفير أكثر من ثلاثة مليار دولار سنوياً لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

الخاتمة

تشير معظم الدراسات إلى توافر العديد من السبل أمام المسؤولين لمعالجة ظاهرة البطالة خاصة بين الشباب، وتحاول الحكومات جاهدة بذل جهود تتعلق بالسياسات الاقتصادية المحابية لخلق فرص عمل، إضافة إلى تشجيع إستراتيجيات الحل التي تعتمد على قدرة المنشآت الصغيرة، وريادة الأعمال والعمل المجزأ، والعمل عن بُعد على توفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة باعتبارها من أفضل الخيارات المطروحة في ظل صعوبة الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية كإطار

لتغيرات اقتصادية مطلوبة في هذا المجال. ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية هذا الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة وريادة الأعمال والسبل الأخرى، نظراً لخصائصها الملائمة لمواجهة مشكلة البطالة وبناء على تجارب إقليمية ودولية في هذا المجال. في ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على النقاط الآتية:

- مؤسسات التعليم العالي في فلسطين عموماً وغزة على وجهة التحديد تحتاج وقفة جادة من وزارة التربية والتعليم والوزير شخصياً، للنظر في مخرجات هذه الجامعات والكليات والمعاهد لكي تتلاءم مخرجاتها مع سوق العمل، وأقترح أن يتم اعتماد جامعتين فقط في غزة تتبع بشكل كامل وزارة التربية والتعليم، وأن يتم تحويل باقي الجامعات لمعاهد وكليات تقنية تخرج تخصصات لها علاقة بصناعة البرمجيات والهاي تيك وإلا سوف نظل في دوامة التعليم الحزبي والبطالة المقنعة.
- وضع الاستراتيجيات للحد من مشكلة البطالة بين الشباب يمثل خياراً مهماً ومطلوباً، عبر تفعيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال القنوات المتعددة التي توفرها المؤسسات الأهلية والمؤسسات المصرفية، والحد من المعوقات التي تعترض دور ريادة الأعمال، للتخفيف من حدة البطالة التي تتزايد بصورة سريعة.
- هناك عدد من المبادرات التي تركز على بناء مهارات ريادة الأعمال، وفرص متاحة من مؤسسات دولية للتمويل وتوفير الحاضنات، إلا أن بطالة الشباب تحتاج إلى منهج منسق ومتكامل، فلا يكفي أن يعمل قطاع واحد أو جهة واحدة على إيجاد حل لهذه المعضلة. فهناك أبعاد وعوامل متعددة ومتشابكة تؤثر في معدلات البطالة، تحتاج مواجهتها إلى توفير متطلبات متعددة تمثل شروطاً لنجاح الاستراتيجيات المختلفة للقيام بدورها، خاصة أن بطالة الشباب تمثل أحد أبرز التشوهات العميقة في سوق العمل وتحتاج لمواجهتها مختلف الاستراتيجيات الممكنة والمتاحة، إضافة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية لضمان قيام الحكومة الفلسطينية بوضع الخطط والبرامج على مستوى كامل الوطن للحد من ظاهرة البطالة بين الشباب، وخاصة في قطاع غزة.
- رفع مستوى التعليم التقني والمهني ونوعية المهارات المكتسبة، تحسين المواءمة بين مخرجات نظام التعليم الأكاديمي والمهني ومتطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية. تقليص التفاوت في توزيع مكتسبات التنمية بين مختلف القطاعات.
- ضمان التحول باتجاه التعليم التقني

والمهني بما يساهم في الحد من مشكلات البطالة وربط التعليم باحتياجات سوق العمل، لذا بات مطلوباً الاهتمام بتطوير الجامعات وقطاع التعليم العالي كونه يشكل أولوية قصوى في العملية التنموية.

- ومن هنا فإننا نوصي بإجراء عملية حوارية بين الإدارات الجامعية، ومجلس التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لضمان مخرجات نوعية للتعليم الجامعي تضمن تعزيز دوره في عملية التنمية في المجتمع الفلسطيني بما يضمن بلورة استراتيجية وطنية شاملة لتحسين جودة التعليم العالي ومخرجاته.

الهوامش

١. الفليت، خلود، عطية، تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي، بحث مقدم لمؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٢.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير بعنوان: الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠١٧ دورة (تشرين أول – كانون أول، ٢٠١٧)، على الرابط الآتي: https://goo.gl/RbkvM3

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير بعنوان: الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠١٧ دورة (تشرين أول – كانون أول، ٢٠١٧)، على الرابط الآتي: https://goo.gl/RbkvM3

٤. تقرير بعنوان: البطالة في غزة الأعلى عالمياً، موقع الاقتصادية، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١م، على الرابط الآتي: /54872/http://www.aliqtisadi.ps/article

٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير بعنوان: الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠١٧ دورة (تشرين أول – كانون أول، ٢٠١٧)، على الرابط الآتي: https://goo.gl/RbkvM3

٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير بعنوان: الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠١٧ دورة (تشرين أول – كانون أول، ٢٠١٧)، على الرابط الآتي: https://goo.gl/RbkvM3

٧. لمزيد من المعلومات: انظر موقع وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله فلسطين، على الرابط الآتي: https://goo.gl/hTRErd

٨. لمزيد من المعلومات: انظر موقع وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله فلسطين، على الرابط الآتي: https://goo.gl/hTRErd

٩. المرجع السابق.

١٠. نشرت هذه المعلومات على موقع وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله فلسطين، على الرابط الآتي: https://goo.gl/hTRErd

١١. نشرت هذه المعلومات على موقع وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله فلسطين، على الرابط الآتي: https://goo.gl/hTRErd

١٢. نشرت هذه المعلومات على موقع وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله فلسطين، على الرابط الآتي: https://goo.gl/hTRErd

١٣. الكومي، إسلام، جامعات غزة تلقي آلاف الخريجين إلى سوق البطالة!، الرسالة نت، بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣م، على الرابط الآتي: https://goo.gl/sMNSvX

١٤. تقرير إخباري بعنوان: البطالة تجاوزت ٥٠٪ وأكثر من ثُلث شباب غزة يرغبون بالهجرة، موقع فلسطين اليوم الإخباري، بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٠م، على الرابط الآتي: https://goo.gl/NWNHic

١٥. الكومي، إسلام، جامعات غزة تلقي آلاف الخريجين إلى سوق البطالة!، الرسالة نت، بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣م، على الرابط الآتي: https://goo.gl/sMNSvX

١٦. مداخلة لوزير العمل الدكتور مأمون أبو شهلا، في مؤتمر تحديات الواقع الإنساني في قطاع غزة، غزة فلسطين ٢٠١٨م.

١٧. الجهاز المركزي للإحصاء، بيان بعنوان: أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية يوم الشباب العالمي، رام الله فسطين ٢٠١٧م، ص ١

١٨. الجهاز المركزي للإحصاء، بيان بعنوان: أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية يوم الشباب العالمي، رام الله فلسطين ٢٠١٧م، ص ٢

١٩. المرجع السابق، ص ٢

٢٠. مقابلة مع الباحث والناشط الحقوقي صلاح عبد العاطي، حول تأثير السياسات التعليمية على بطالة الشباب، بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦م، غزة فلسطين.

٢١. مقابلة مع الباحث والناشط الحقوقي صلاح عبد العاطي، حول تأثير السياسات التعليمية على بطالة الشباب، بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦م، غزة فلسطين.

٢٢. أبو سمعان، إيهاب أحمد، مشكلة البطالة وسبل الحد منها على الشباب الفلسطيني، بحث مقدم لمؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٥

٢٣. تقرير إخباري بعنوان: تقرير: حصار غزة رفع نسبة الفقر إلى ٦٥٪، موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠١٧/١/٨م، على الرابط الآتي: https://goo.gl/MnEpVZ

٢٤. تقرير صحافي بعنوان: سوق العمل بقطاع غزة في أسوأ مستوياته، جريدة الحياة اليومية الفلسطينية، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٩م، على الرابط الآتي:https://goo.gl/LGD4Uk

٢٥. تقرير صحافي بعنوان: سوق العمل بقطاع غزة في أسوأ مستوياته، جريدة الحياة اليومية الفلسطينية، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٩م، على الرابط الآتي:https://goo.gl/LGD4Uk

٢٦. البنك الدولي، ٢٠١٢ ، نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطين مستقبلية، نيسان ٢٠١٢، الموقع الإلكتروني للبنك الدولي www.worldbank.org/we

٢٧. الكومي، إسلام، جامعات غزة تلقي آلاف الخريجين إلى سوق البطالة!، الرسالة نت، بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣م، على الرابط الآتي: https://goo.gl/sMNSvX

٢٨. تقرير إخباري بعنوان: اقتصاديون: بطالة الخريجين الأكثر تعقيداً بالاقتصاد الفلسطيني، وكالة معا الإخبارية، https://goo.gl/L6FVcQ

٢٩. إسماعيل لبد، سامي أبو ظريفة مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، دراسة مقدمة لمؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة» المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين،٢٠٠٧م، ص ٢

٣٠. تقرير إخباري بعنوان: اقتصاديون: بطالة الخريجين الأكثر تعقيداً بالاقتصاد الفلسطيني، وكالة معا الإخبارية، https://goo.gl/L6FVcQ

٣١. إسماعيل لبد، سامي أبو ظريفة مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، دارسة مقدمة لمؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة» المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ٢٠٠٧م، ص ١٦

٣٢. مقابلة مع الباحث والناشط الحقوقي صلاح عبد العاطي، حول تأثير السياسات التعليمية على بطالة الشباب، بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦م، غزة فلسطين.

٣٣. مخيمر، عبد العزيز وعبد الحليم، أحمد، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية)، القاهرة: بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٠م، ص ٨٤.

٣٤. إسماعيل لبد، سامي أبو ظريفة مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، دراسة مقدمة لمؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين